

التنمية المستدامة في ظل استمرار الصراع المائي بين مصر وإثيوبيا: الانجازات والتحديات (2011-2024).

The impact of the ongoing water conflict between Egypt and Ethiopia on sustainable development in both countries: Achievements and challenges (2011-2024)



عبد الكريم بشلة^{*1}

¹المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

bechlaabdelkrim@gmail.com

أ.د./ إبتسام أوعشرين²

²المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

ouacherineibtissem@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2025/05/14

تاريخ الارسال: 2025/03/01

ملخص: تشتبك كل من مصر وإثيوبيا في مياه النيل، وباعتبار هذا الأخير مصدرا حيويا بالنسبة للدولتين، وفي ظل غياب اتفاقية تنظم استغلال المياه بينهما وبين دول المنابع والمصب عموما، الأمر الذي جعل من الصراع السمة التي طبعت العلاقات بين البلدين إلى غاية يومنا هذا ان التغيرات المناخية وبروز مخاطر الجفاف والندرة والحاجة المتزايدة للمياه نتيجة الضغط السكاني وغيرها من التحديات تفرض على قيادات الدولتين تبني سياسة عقلانية وتعاونية تسمح بتجاوزها تحقيقا للمصلحة وللمتطلبات التنمية المستدامة بعيدا عن منطق التنافس والصراع.

الكلمات المفتاحية: الصراع المائي؛ التنمية المستدامة؛ الأمن المائي؛ الأمن الغذائي؛ النيل؛ إثيوبيا؛ مصر.

Abstract: Egypt and Ethiopia share the Nile waters, a vital resource for both countries. In the absence of an agreement regulating water use between them and the upstream and downstream countries in general, conflict has characterized relations between the two countries to this day. Climate change, the emergence of drought and scarcity risks, the increasing need for water due to population pressure, and other challenges compel the leaders of both countries to adopt a rational and cooperative policy that can overcome these challenges, achieving their common interests and the requirements of sustainable development, away from the logic of competition and conflict.

Keywords: Water conflict; Sustainable development; Water security; Food security; Nile; Ethiopia; Egypt.

*المؤلف المرسل.

مقدمة:

إن التنمية المستدامة التي تنشدها الدولتان متعددة الأبعاد والأهداف، وتحقيق جل مؤشراتها، بل أهمها يحتاج إلى سياسة وإجراءات حكيمة تتطلب تجنيد كل القدرات والإمكانيات والموارد الداخلية على اختلاف طبيعتها (البشرية والطبيعية والمادية)، بالإضافة إلى توفير البيئة السياسية والأمنية الضرورية التي تسمح أولاً: باستغلال هذه الموارد، وثانياً: باستقطاب موارد أخرى من خلال تشجيع الاستثمارات الخارجية الضرورية التي يمكنها هي الأخرى أن تشارك في تنفيذ مختلف المشاريع المرتبطة بأهداف السياسة التنموية المتبناة وفق منطق تثمين المقدرات وتحقيق الأرباح والوصول إلى الأهداف، مع تحديد الأولويات التنموية حسب ما يفرضه الواقع دون الوقوع في فخ الارتدادات السلبية على التنمية وعلى مقدرات الدولة وأمنها بمفهومه العام في المستقبل. بمعنى آخر؛ يجب على الحكومات قبل أن تقدم على اتخاذ قرارات تتعلق بإنجاز المشاريع التنموية لتحقيق الأهداف المسطرة أن تقوم بدراسة الجدوى لهذه المشاريع بعيداً عن أي شكل من أشكال الضغوطات سواء تلك المتولدة من البيئة الداخلية أو الخارجية.

بناء على ما سبق؛ ستبحث هذه الدراسة في واقع الصراع على مياه حوض النيل بين مصر وإثيوبيا، وواقع التنمية المستدامة فيهما في الفترة ما بين: 2011 و2024 من خلال دراسة أهم التوجهات والمشاريع التنموية ذات العلاقة بهذا المفهوم، والتحديات والصعوبات التي تعيق تحقيقه في ظل استمرار الصراع بين الدولتين.

- تعتمد كل من مصر وإثيوبيا على المياه كأحد أهم العوامل التي يعول عليها في تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يجعل من التنافس والصراع على المياه متغيراً مهماً في العلاقات بينهما، خاصة وأن إثيوبيا تعتبر أحد أهم مصادر الموارد المائية لمصر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إصرار الطرفين على أحقيتهما في استغلال مياه النيل وفق منظوره وتعريفه لمفهوم الأمن المائي. وتفترض الدراسة أن الصراع المائي بين إثيوبيا ومصر وإن كان يدفع بالدولتين إلى تبني إجراءات والبحث عن حلول لتحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة وبشكل متباين، إلا أنه يشكل العديد من العقبات والتحديات التي تعيق العملية.

والسؤال الجوهرى الذي تبحث فيه الدراسة هو: هل يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل من مصر وإثيوبيا في ظل استمرار الصراع المائي بينهما؟

- وللإجابة على الاشكالية المطروحة قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسية كالآتي:

1- ماهية التنمية المستدامة وتطور الصراع على مياه النيل بين مصر وإثيوبيا.

2- أهم محاور سياسة التنمية المستدامة في كل من إثيوبيا ومصر وإنجازاتها.

3- التحديات التي تواجهها الدولتان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل استمرار الوضع القائم.

1- ماهية التنمية المستدامة وتطور الصراع على المياه بين مصر وإثيوبيا:

1-1: تعريف التنمية المستدامة (The Sustainable Development) : كغيره من العديد من المفاهيم، فالتعريفات المعطاة للتنمية متعددة، وقد عرف هذا المفهوم تطوراً عبر المراحل التاريخية، لينتقل من المفهوم التقليدي الذي يركز على العنصر المادي للتنمية ليشمل مع مرور الوقت وفق نظريات مختلفة أبعاداً أخرى للتنمية في إطارها الشامل والمستدام. وبما أن المقال لا يتسع لتتبع تطور هذا المفهوم سنكتفي ببعض تعاريف التنمية المستدامة التي نراها تخدم الموضوع للخروج بتعريف اجرائي يتوافق مع السياق التحليلي المرتبط به.

إن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) من خلال تقريرها لعام 1987 والمعروف أيضاً بتقرير برونتلاند (Brundtland)، عرفت التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (Asheim, may 2014). وبذلك تتطلب الاستدامة قدرة الأجيال القادمة على ضمان جودة الحياة التي نعمل على أن نضمنها لأنفسنا.

وتبنت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) عام 1989 تعريفاً وهو "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وحمايتها، وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والتقني والمؤسسي بطريقة تتضمن استمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية". بينما برنامج الأمم المتحدة للبيئة فصاغ تعريفاً للمصطلح كالآتي: "التنمية المستدامة هي تحسين حالة المجتمعات البشرية، مع مراعاة قدرة الأنظمة البيئية وحدودها" (عبدالله ق.، 2024)

وتركز التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة على مجموعة أهداف، فهدفها الأول هو: القضاء على الفقر عبر "استهداف الفئات الأكثر ضعفاً، وزيادة فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ". أما الهدف الثاني فيتمثل في القضاء على الجوع عبر تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة. والهدف السادس يتعلق بتأمين الحصول على المياه النظيفة والنظافة الصحية من خلال ضمان حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وبأسعار مقبولة بحلول عام 2030، عبر زيادة الاستثمارات في البنى التحتية، وتوفير مرافق الصرف الصحي، وتشجيع النظافة الصحية عبر جميع المستويات، وحماية النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه. (محمد أ.، 2022).

وكتعريف إجرائي يمكن القول بأن التنمية المستدامة: هي تلك التنمية التي تهدف الى استغلال الموارد لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وفي مقدمتها الأمن المائي والأمن الغذائي في ظل اعتماد مبدأ مشاركة الشعب في اتخاذ القرار، بحيث لا يجب أن تتجاوز معدلات الاستغلال الحد الذي يضر بالنظم البيئية ولا بحق الأجيال القادمة في ضمان جودة حياة كالتى تنشدها الأجيال الحالية، وهي بذلك تستهدف تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة وحق الأجيال القادمة في الثروة.

2-1: توزيع الموارد المائية في كل من إثيوبيا ومصر: والهدف من هذا العنصر هو ابراز بعض المؤشرات المتعلقة بتوزيع المياه في البلدين وفهم علاقة المصدر والتبعية للمياه بين الطرفين للمقارنة بين الامكانيات المائية لكل منهما. تحليلها يساعد على فهم موقفي البلدين المتناقضين من مسألة استغلال المياه، أي توجهات السياسة المائية الإثيوبية وإعلانها بناء سد النهضة عام 2011 والرفض المصري.

* بالنسبة لإثيوبيا: تبلغ إمكانيات إثيوبيا من المياه العذبة حوالي 122 مليار م3 سنويا، لكنها لا تحتفظ سوى بنحو 3% من هذه الكمية، في حين تتدفق النسبة الأخرى إلى الدول المجاورة بنسب متفاوتة، إلا أن النسبة الأكبر من المياه تتجه نحو نهر النيل، حيث تساهم أنهار السوبات والنيل الأزرق وعطبرة بحوالي 86% من إجمالي كمية المياه التي تجري في نهر النيل. (أوعشرين، 2016-2017) تعتبر الهضبة الإثيوبية أهم منابع النيل، لذلك تمثل إثيوبيا أهمية كبيرة للأمن المائي في حوض النيل؛ خاصة بالنسبة للسودان ومصر. تتكون الهضبة الإثيوبية من ثلاثة أحواض صغرى رئيسية وهي: حوض نهر السوبات، وحوض النيل الأزرق، وحوض نهر عطبرة. وعن طريق هذه الأحواض يتم مد حوض النيل بكمية تقدر ب: 71 مليار م3 من المياه (أوعشرين، 2016-2017، صفحة 101).

* بالنسبة لمصر: الوضع في مصر مناقض تماما لما هو في إثيوبيا، إذ أنها تعتمد من حيث الموارد المائية بشكل مطلق على كمية المياه التي يوفرها نهر النيل والمقدرة ب55.5 مليار متر مكعب من كمية المياه الكلية السنوية والمقدرة بحوالي 59.25 مليار متر مكعب (شافعي، 2021، صفحة 42)، والنسبة المتبقية موزعة بين المياه التي تأتيا من السيول والأمطار وتحلية المياه المالحة والمياه الجوفية.

وفي استنتاج بسيط يمكن القول بأن واقع الموارد المائية في الدولتين مختلف تماما، حيث تتباين إمكانياتهما المائية بشكل ملفت للنظر، إذ تتميز إثيوبيا بالوفرة المائية، بينما مصر تواجه ندرة مائية تزداد حدتها باستمرار.

3-1- الخلاف المصري الإثيوبي وتطور الصراع بين الدولتين حول استغلال مياه نهر النيل.

استغلال مياه نهر النيل كموضوع خلافي بين دول الحوض ليس وليد التوجهات السياسية التنموية الأخيرة التي تبنتها دول المنبع، بل عبرت هذه الدول وفي مقدمتها إثيوبيا عن عدم رضاها بسياسة الأمر الواقع التي

تنتهجها دولتا المصب وبالأخص مصر فيما يخص استغلال المياه والذي تعتمد فيه على المعاهدات التاريخية، هذا الواقع الذي عرفه النظام الإقليمي في حوض النيل فرضته ظروف تاريخية باعتبار أن معظم هذه الدول كانت مستعمرات أوروبية، حيث سعت بريطانيا خصوصاً إلى توفير كل الظروف المناسبة لاستغلال مياه النيل وفق ما يخدم طموحاتها وأهدافها السياسية والاقتصادية.

سنحاول في هذا العنصر إعطاء لمحة تاريخية عن أهم الأحداث التاريخية ذات الصلة بالموضوع لفهم كيفية تطور الإطار القانوني وأيضاً تطور الصراع حول استغلال مياه النيل بين مصر وإثيوبيا وصولاً إلى الحدث الهام الذي أعلنت عنه إثيوبيا عام 2011، والمتمثل في الاعلان عن مشروع سد النهضة وما أحدثه من رفع شدة النزاع بين الدولتين والذي يعتبر نقطة تحول في العلاقات بينهما، مع الإشارة إلى أهم نقاط الخلاف القانونية بين الطرفين فيما يخص الموضوع.

سعت بريطانيا كدولة استعمارية للتأسيس لمصالحها في النيل منذ نهاية القرن التاسع عشر، حيث وقعت أول اتفاقية في 15 أبريل 1891 مع إيطاليا، ثم اتفاقية أخرى مع امبراطور إثيوبيا "منليك الثاني" عام 1902، وفي عام 1925 قدمت إيطاليا تنازلات لبريطانيا.

بعد إعلان بريطانيا استقلال مصر (إسمياً فقط) تم تبادل مذكرات عام 1929، حيث كرست هذه المذكرات حقوق مصر المكتسبة على النيل وتعززت بموجبها المكاسب المصرية في المنطقة (Grandi, 2016, p. 240)، حيث كانت اتفاقية مياه النيل لعام 1929 بين مصر وبريطانيا (نيابة عن مستعمرة السودان) مرحلة محورية بسبب تأثيرها على العلاقات السياسية المستقبلية والأطر القانونية داخل الحوض، ربما تكون الأكثر إثارة للجدل من حيث التفسيرات القانونية، وقد اعترفت صراحة بـ "الحقوق الطبيعية والتاريخية" لمصر في مياه النيل، وحددت حصصاً مائية للموقعين، وأصبحت "أساساً لجميع تخصيصات المياه اللاحقة". فبالإضافة إلى منح مصر ما يعادل 44.4 مليار متر مكعب في السنة، و 4.5 مليار متر مكعب في السنة للسودان، أكدت اتفاقية عام 1929 مجدداً على حظر الأعمال في المنبع والتي قد "تؤدي إلى الإضرار بمصالح مصر، إما عن طريق تقليل كميات المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها أو خفض مستواها" بمنح مصر حق النقض على المشاريع الهيدروليكية المستقبلية على طول النيل. تم الطعن في هذه الاتفاقية ورفضها من قبل دول حوض النيل الأخرى بمجرد حصولها على الاستقلال من القوى الاستعمارية، ومع ذلك تستدعي مصر مبدأ خلافة الدول في القانون الدولي لتبرير صحة أحكام الاتفاقية. (Grandi, 2016, p. 123)

استبدلت عام 1959 كل من مصر والسودان اللتان نالتا استقلالهما حديثاً اتفاقية عام 1929 باتفاقية جديدة للاستخدام الكامل لمياه النيل، والتي فتحت حقبة جديدة من العلاقات السياسية والمائية بين دول النيل. هذه الاتفاقية التي لا تزال الاتفاقية الوحيدة القائمة بشأن تخصيص مياه النيل، تخول لمصر استخدام 55.5 مليار متر مكعب في السنة، و 18.5 مليار متر مكعب للسودان، في حين تقدر القيمة

السنوية للتبخّر بـ 10 مليارات أمتار مكعبة في بحيرة ناصر. إن حصص التخصيص التي تنص عليها الاتفاقية تغطي مجمل تدفقات نهر النيل البالغة 84 مليار متر مكعب في السنة، وبالتالي أدت أحكام اتفاقية عام 1959 إلى تخصيص 66٪ من إجمالي تدفقات النهر لمصر و 22٪ للسودان ، ولم يتبق أي حصص لباقي دول حوض النيل. علاوة على ذلك، شرعنت الاتفاقية تطوير العديد من المشاريع الهيدروليكية أحادية الجانب على النهر، وأبرزها السد العالي بأسوان (AHD) في مصر وسد الروصيرص في السودان.

طعنّت بقوة الدول المتشاركة الأخرى في اتفاقية عام 1959، استنادًا إلى كل من المبادئ العامة لقانون المياه الدولي والمبادئ القانونية للقانون الدولي العرفي بشأن تطبيق المعاهدات على الدول الأطراف الثالثة. ساهم توقيع هذه الاتفاقية في زيادة التوترات بين دول حوض النيل ، التي تعقدت علاقاتها خلال عقود الستينيات والثمانينيات بسبب تصاعد الضغوط الاجتماعية والسياسية الإقليمية ذات الطبيعة الفرعية والدولية. (Grandi, 2016, p. 125) أدت النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، وكذلك التدخلات الدولية في إطار الحرب الباردة ، إلى تفاقم العلاقات داخل الحوض تدريجيًا ، ولا سيما بين دولتي المصب (مصر والسودان) ودول المنبع.

عرف العقد التاسع من القرن العشرين بعد الحرب الباردة العديد من المبادرات والمؤتمرات التي حاولت تعزيز التعاون بين دول حوض النيل بلغت ذروته في عام 1999، عندما مثل إنشاء مبادرة حوض النيل (NBI) لأول مرة إضفاء للطابع المؤسسي على إطار تعاوني يضم جميع دول النيل. وفرت مبادرة حوض النيل (NBI) للدول الأعضاء مسارًا موازيًا للمناقشات السياسية نحو تعزيز الترتيبات القانونية والتنظيمية. وهكذا كان من المفترض أن تؤدي مبادرة حوض النيل الانتقالية إلى إطار دائم للإدارة المؤسسية وهي: اتفاقية الإطار التعاوني (CFA). وبعد أكثر من 10 سنوات من المفاوضات وعلى الرغم من معارضة السودان ومصر (اللتان لم تتفقا على الصيغة النهائية لمسودة اتفاقية الإطار التعاوني) ، تم توقيع اتفاقية الإطار التعاوني، أو (اتفاقية عنيتيبي) في ماي 2010 من قبل خمس دول متشاركة (إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وكينيا)، والتي لعبت فيها إثيوبيا دورًا محوريًا حيث استطاعت أن تستقطب دول منابع النيل الأبيض المذكورة الموقعة بالإضافة إلى بوروندي التي انضمت إلى اتفاقية الإطار التعاوني في عام 2011 (Grandi, 2016، صفحة 127)، حيث أصبح الاتفاق مفتوحًا لعملية التصديق¹، في حين قررت مصر في ذلك الحين الانسحاب من مبادرة حوض النيل (شاركت مصر مرة أخرى في اجتماع لمبادرة حوض النيل فقط في عام 2015 ، بعد 5 سنوات من المقاطعة) ، وفي حال

¹ - صادقت حكومتا إثيوبيا ورواندا على اتفاقية عنيتيبي عام 2013، وتنزانيا عام 2015، وأوغندا عام 2019، وبوروندي عام 2023، ثم جنوب السودان في أوت 2024، في حين لم تصادق على الاتفاقية إلى غاية كتابة هذا المقال كل من: كينيا، ومصر، والسودان، وإريتريا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (لمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى مقال هشام المياني، من له اليد العليا على النهر بعد سريان اتفاقية عنيتيبي، 16 أكتوبر 2024).

الموقع: www-bbc-com.ampproject.org

تصديق ثلثي دول حوض النيل البالغ عددها إحدى عشرة دولة على الاتفاقية فإنها ستدخل حيز التنفيذ، حينها سيكون نظام جديد لحوض النيل قد يتجاوز النظام الحالي القائم على معاهدة 1959. لقد سعت إثيوبيا بمقتضى اتفاقية "عنيتي" إلى تجريد مصر من امتيازاتها في مياه النهر، أبرزها حق الفيتو في منع إقامة أي مشروع على النهر خارج أراضيها، وكانت هذه الاتفاقية الأرضية التي استندت عليها إثيوبيا في الإعلان عن مشروع سد النهضة الذي وضع حجر أساسه في أبريل 2011 و كان الاعلان بداية لاستئناف الصراع المائي بين مصر وإثيوبيا و بأكثر حدة.

عقدت العديد من المفاوضات والاجتماعات بشأن أزمة سد النهضة استمرت منذ 2011، عرفت كلها فشلا في الوصول الى حلول بسبب التباين في المواقف و الأهداف، ومازال الوضع على حاله رغم إحالة مصر القضية على مجلس الأمن الدولي.

2- أهم محاور سياسة التنمية المستدامة في كل من إثيوبيا ومصر وإنجازاتها.

يعتمد التحليل في هذا المحور على إبراز أهم المحاور والمشاريع التي تبنتها الدولتان وعملت على إنجازها بالتركيز على بعض المؤشرات ذات العلاقة بمفهوم التنمية المستدامة وهي: الانتاج الزراعي وتوفير الغذاء، توفير المياه الصالحة للشرب، وانتاج الكهرباء وربط السكان بها. فإثيوبيا باعتبارها غنية بالموارد المائية سنحاول أن نتتبع استراتيجيتها التنموية التي عملت من خلالها على حسن إدارة هذه الموارد بهدف تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي. بينما مصر باعتبارها دولة تابعة من حيث الموارد المائية لإثيوبيا ستسعى بدون شك بالموازاة مع الاجراءات السياسية في إطار نشاطها الدبلوماسي إلى البحث عن حلول تقنية من خلال تبني مشاريع تسمح لها بمواجهة السياسة المائية الإثيوبية في النيل الأزرق، للاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة هي الأخرى.

2-1: أهم محاور سياسة التنمية المستدامة في إثيوبيا ونتائجها:

وفق تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2006، فإن إثيوبيا كانت تعد واحدة من أفقر الدول، وعرضة لأقصى موجات الجفاف والمعاناة من المجاعات، حيث يعيش 84% من الشعب الإثيوبي في مناطق ريفية ويعتمدون على زراعة الكفاف، كما أن نسبة القادرين على الحصول على مياه الشرب كانت حوالي 24% من السكان، هذا الوضع تسبب في معاناة كبيرة لهم سواء تعلق الأمر بانتشار الأمراض المرتبطة بنقص المياه وتلوثها، أو بنقص الغذاء، أو بارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال، وزاد الأمر تعقيدا عدم توفر خدمات الصرف الصحي والبنية الأساسية لهذه الخدمات لمعظمهم، حيث لا يستفيد سوى 15% من ذلك، إضافة الى ضعف نظام توزيع المياه وإيصالها إلى المنازل. (عبدال موجود، 2024،

صفحة 21)، ووفقا لتقرير وزارة الطاقة الإثيوبية فقد بلغ عدد المستهلكين الذين حصلوا على الكهرباء 02.03 مليون عامي: 2009 و2010. (عبدال موجود، 2024، صفحة 26).

جدول رقم: 03. يبين استخدامات الموارد المائية وفقا للقطاعات المختلفة في إثيوبيا عام 2010.

البيانات	الزراعة مليار م 3	النسبة %	الصناعة مليار م 3	النسبة %	المنازل مليار م 3	النسبة %	جملة الاستخدامات مليار م 3
إثيوبيا	05.20	93.69	0.02	0.36	0.33	05.95	05.55

المصدر: اوليفيا السيد صالح، معالم ومؤشرات الموارد المائية في دول حوض النيل، ديسمبر 2013.

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ بأنه رغم ضخامة الموارد المائية التي تتمتع بها إثيوبيا والتي تمت الإشارة إليها في المحور الاول، إلا أن حجم المياه المستخدمة في القطاعات المبينة كان عام 2010 ضعيفا جدا، الأمر الذي يجعلنا نستنتج ضعف القطاع الزراعي باعتباره أهم قطاع يعتمد على المياه، كما نسجل ضعف مساهمة المياه في تطوير القطاع الصناعي بما في ذلك انتاج الكهرباء. أما حجم المياه المستخدمة للاحتياجات المنزلية مقارنة بعدد السكان فهو ضئيل جدا مما يدل على أن نسبة كبيرة جدا منهم كانت لا تستفيد من خدمات المياه الصالحة للشرب وخدمات توصيل المياه بصفة عامة.

أمام هذا الوضع تبنت إثيوبيا توجهات واستراتيجية تنمية أطلق عليها اسم: مقاومة التغير المناخي بالاقتصاد الأخضر (CRGES) Climate Resilient Green Economy Strategy، وتعتبر تنمية الطاقة الكهرومائية وتوسيع الرقعة الزراعية على رأس الأولوية في هذه الاستراتيجية، بالإضافة الى تحقيق نمو اقتصادي مستدام والقضاء على الفقر كهدف للوصول بمتوسط الدخل الفردي السنوي بحلول عام 2025 إلى مستوى البلدان ذات الدخل المتوسط. (عبدال موجود، 2024، صفحة 3)

لذا اتجهت إثيوبيا إلى التوسع في الاعتماد على مياه نهر النيل في تنفيذ الخطط التنموية لنظرا لقناعتها بعدم الاستمرار في الاعتماد على مياه الأمطار في ظل تزايد الضغط السكاني ومتطلبات التنمية بأبعادها المختلفة؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا السياق لجأت إلى الاعتماد على رؤوس الاموال المقدمة من الدول والمنظمات المانحة (شبانة، 2011، صفحة 95)

وهناك على وجه الخصوص برنامجان رئيسيان أثارا انتباها واهتماما متزايدا من طرف الخبراء والمجتمع الأكاديمي في أثيوبيا هما: مشروع "GIBE متعدد المراحل؛ 1، 2، 3 في نهر أومو السفلي، ومشروع سد النهضة في منطقة بني شنقول-قماز. كلا المشروعان يتضمنان بناء سدود كبيرة وذلك لاستغلال إمكانات

الطاقة الكهرومائية؛ فسد النهضة يهدف من خلاله لإنتاج أكثر من 6000 ميغاوات، بينما المشروع الثاني 4600 ميغاوات، إضافة إلى توسيع الري.

* في القطاع الزراعي: توسيع المساحات الزراعية المروية يعتبر أحد الأهداف الزراعية التي رفعتها إثيوبيا، خاصة أن أكبر عدد من ملاك الأراضي هم من أصحاب المساحات الزراعية الصغيرة الذين يمثلون ما يقرب من 90% من إجمالي الانتاج الزراعي في إثيوبيا، وهم الأكثر عرضة للتقلبات المناخية وبالتالي عرضة لخطر المجاعة، بالإضافة الى ذلك فإن الدولة الاثيوبية تعتقد بأنه لا تتعدى نسبة استفادتها من المياه العذبة سقف 5% من حجم المياه المتوفرة في أراضيها، لذلك قامت بالتخطيط لتوسيع الري على نطاق كبير واتخذت من منطقة حوض النيل الأزرق منطقة استثمارات مركزية. (عبدالموجود، 2024، صفحة 9)

الحكومة الإثيوبية وضعت عام 2019 قيد التنفيذ إصلاحات هيكلية واقتصادية وقطاعية في إطار تجربة "مبادرة زراعة القمح المروية"، حيث اختارت منتج القمح كمادة استراتيجية للأمن الغذائي وكمادة خام للصناعة الزراعية. حققت عام 2022 كمية إنتاج قدرت بـ 8.5 مليون طن أي: تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 100% و فائض بأكثر من واحد مليون طن، بل أصبحت إثيوبيا مع حلول 2023 من الدول المصدرة للقمح. وهذا له دلالاته الكبيرة خاصة في ظل استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية وارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة الاستراتيجية و على رأسها القمح، وتضرر العديد من الدول الأفريقية من نقص الامدادات فيما يخص هذه المادة. هذا ما جعل العديد من المتابعين يقولون بإمكانية تكرار الثورة الخضراء التي عرفتها آسيا في إفريقيا. وتعتمد استدامة المبادرة الحالية (مبادرة زراعة القمح المروية) على العديد من العوامل أهمها: إرساء نظام فعال لإدارة المياه. (effa, 2023)

* بالنسبة لتوفير مياه الشرب: وضعت حكومة إثيوبيا برنامج الوصول الشامل للمياه عام 2005 بهدف توفير المياه الصالحة للشرب لجميع السكان، وخطت الحكومة مع شركائها في التنمية خطوات هامة في نهاية المرحلة الاولى من برنامج النمو والتحول (GTP1)، حيث استطاعت أن توفر ما بين 51% و 58% من المياه النظيفة في المناطق الريفية والحضرية على التوالي. وأعلنت كهدف في إطار برنامج النمو والتحول 2 (GTP2) تحقيق تغطية تتراوح ما بين 85% و 75% و 83% من مياه الشرب في كل من المناطق الريفية والحضرية وإثيوبيا عموما على التوالي مع نهاية 2019/2020. (عبدالموجود، 2024، صفحة 22)

لذلك فإن توفير وضمان امدادات المياه النظيفة الصالحة للشرب للسكان وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية على الصحة العمومية، ومن ثم الانتاجية ونوعية الحياة وضمان تنمية اقتصادية واجتماعية

مستدامة كان يعتبر ومازال من أكبر التحديات بالنسبة للدولة الإثيوبية. (عبدالموجود، 2024، صفحة 24)

* بالنسبة لإنتاج الكهرباء: حسب دراسة صادرة عام 2013، فإن حوالي 80% من سكان إثيوبيا كانوا يفتقدون للكهرباء، وأن 94% منهم يستعملون الخشب كوقود لتدفئة المنازل والطبخ، لذلك رسخ الاعتقاد لدى صناع القرار في إثيوبيا بأن إيصال الكهرباء إلى الريف هو المفتاح الذي يسمح بالحد من الفقر وخلق تغيير اجتماعي بالرغم من التحديات الاستثمارية والتمويلية المطروحة.

وتعول إثيوبيا على سد النهضة في تحقيق هذا التغيير بل وأن تصبح دولة مصدرة للكهرباء، حيث أعلن الوزير الأول الإثيوبي "أبي أحمد" في 20 فيفري 2022 عن بداية إنتاج الكهرباء في السد بكمية إنتاج تقدر بـ 375 ميغا واط من خلال تشغيل محطة إنتاج واحدة (ومحمد بشير، ماي 2023، الصفحات 76-77). ستدخل المحطات الـ 13 كلها مرحلة الإنتاج عام 2024 حسب تصريح أدلى به وزير الموارد المائية لـ AFP.

لكن حسب دراسة أجريت من طرف خبراء فإن أعلى مستوى ثابت لتوليد الطاقة الكهربائية يمكن أن يحققه السد لا يتجاوز 1600 ميغاواط مقابل توقع بلغ 6450 ميغاواط في بداية المشروع، وبالتالي بقاء نحو ثمانية محطات (توربينات) بلا تشغيل في أغلب الأوقات.

ورغم أن إثيوبيا تمتلك موارد كهرومائية هامة سبق وأن أشرنا إليها، إلا أنها كانت ومازالت تعتبر من الدول الأدنى مستوى من حيث الاستهلاك الفردي للكهرباء في العالم. ووفقا لتقرير وزارة الطاقة الإثيوبية فإن نسبة ربط السكان بالكهرباء لا تتعدى 46%، ووفقا للتقرير دائما لا يرتبط سوى 17% من مجموع الأسر بالشبكة الكهربائية بشكل مباشر. (عبدالموجود، 2024، صفحة 26)

2-2: أهم محاور سياسة التنمية المستدامة في مصرونتائجها:

إن حجم استهلاك الزراعة للمياه التي تعتمد بنسبة كبيرة على النيل مرتفع جدا، بلغ سنة 2010 حوالي 59 مليار متر مكعب، لذلك يمكن أن يتضرر القطاع الزراعي من جراء التوجهات الجديدة لإثيوبيا ودول المنابع الأخرى بعد توقيع اتفاقية عنتيبي في نفس السنة وما تبعها من اعلان عن مشروع سد النهضة الإثيوبي عام 2011، ومن ثم سنتبع الجهود المبذولة من طرف الدولة المصرية في تعاملها مع الواقع الجديد بما يسمح بتحسين الانتاج الزراعي، بالإضافة الى مدى قدرتها على توفير المياه للسكان، وإنتاج الكهرباء.

* في القطاع الزراعي: التوسع في استصلاح الأراضي يعتبر أحد محاور اتجاهات عمل استراتيجية التنمية الزراعية المستقبلية باستعمال عوائد المياه التي يمكن توفيرها نتيجة لتطوير منظومات نقل وتوزيع المياه ونظم الري الحقلي. استطاعت مصر خلال عشر سنوات (من 2012 الى 2021) استصلاح 460.3

ألف فدان (193.3 ألف هكتار)، أي أكبر من المساحة المستصلحة ما بين 2002 و2012 بثلاثة أضعاف، وتعادل ما نسبته 14% من المساحة الكلية المستصلحة. وبلغ الناتج المحلي الزراعي نسبة 11.67% من إجمالي قيمة الناتج المحلي، وبلغت نسبة العاملين في قطاع الزراعة 26.78% من العدد الكلي للعمال كم توسط ما بين: 2017 و2021 (Sheimaa.M.Bandothers, 2023).

وسجل القطاع الزراعي عام 2023 نسبة نمو قدرت بـ 3.8% وبلغت نسبة الاستثمارات فيه 3.6% من حجم الاستثمارات الكلية، مقابل 9.9% في المياه والصرف. (محمد ك.، 2024، الصفحات 384-385)

* في قطاع الكهرباء: مقدار احتياجات مصر من الطاقة الكهربائية بلغ عام 2010: 139.06 تيرا واط، وارتفع ليبلغ 187.84 تيرا واط عام 2021، أي بنسبة زيادة قدرها 35% (فرح، 2022، الصفحات 770-772)، و تنتج مصر حوالي 7% من احتياجاتها الكهربائية من الموارد الهيدروليكية بينما تعتمد على الطاقات الأحفورية بنسبة تقدر بحوالي 90% في إنتاج الكهرباء. (الجمال، 2024، صفحة 584)

في عام 2014 أطلقت مصر خطة عاجلة بسبب أزمة الكهرباء لتوسيع الصيانة لشبكة إنتاج الكهرباء، أعقبها مشاريع متوالية، وفي عام 2015 صدر قانون جديد لتنظيم قطاع الكهرباء واعتبر من طرف العديد من الخبراء بمثابة تحول كبير في مسار تحرير القطاع، حيث تضمن نصوصاً صريحة لكسر احتكار الدولة لإنتاج الكهرباء، ونجح التمويل الدولي في إخراج مصر من أزمة إنتاج الطاقة، بل ودفعها للمبالغة في مشروعات الطاقة (محمد ج.، 09 فيفري 2022).

تبنت مصر مشاريع جديدة كبرى لإنتاج الطاقة الكهرومائية تعتمد على الغاز الطبيعي الذي كان من المفروض أن ينتج في إطار الشراكة مع الكيان الصهيوني وبأسعار تنافسية (تفاضلية)، ولتحقيق ذلك اعتمدت على القروض والتمويل الأجنبي خاصة الألماني، حيث وقعت تعاقدات مع شركة "سيمنز" العالمية لإنشاء ثلاث محطات لإنتاج الكهرباء بطاقة إنتاجية كلية قدرت بـ: 14400 ميغاواط، بتكلفة كلية قدرها ستة مليارات أورو، ما يعادل 6.42 مليار دولار أمريكي (فرح، 2022، صفحة 773) -ارتفعت الكلفة إلى ثمانية مليارات عند نهاية الانجاز.

توجهت مصر أيضاً إلى تبني خيارات أخرى في إنتاج الكهرباء التي تعتمد على الطاقات المتجددة من خلال العديد من الاتفاقيات والبرامج على غرار الاتفاقية الموقعة مع الوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك الإفريقي، وبرنامج شراكة الطاقة المصرية-الدانماركية، واتفاقية الدعم الفني مع الاتحاد الأوروبي (الجمال، 2024، صفحة 604). وحسب التصريحات الرسمية فإن هذه الجهود دلت بتغطية بلغت 100% من الكهرباء،

غير أن السؤال المطروح هو: هل انعكست هذه المؤشرات الكمية إيجاباً على الواقع الاجتماعي والاقتصادي بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق جودة الحياة للمواطن المصري؟

3- التحديات والصعوبات التي تواجهها الدولتان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل استمرار الصراع المائي.

التحديات التي تواجهها الدولتان متعددة الجوانب ومتنوعة من حيث المستويات، هذا الواقع الصعب لا يتعلق فقط بمعطيات البيئة الداخلية السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بل الأمر يتعدى ذلك ليتجاوز حدود الدولتين في البعدين الإقليمي والدولي، ويرتبط بمسائل وقضايا تتعلق هي الأخرى بالأمن وبالتطورات الجيوستراتيجية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط، وبالمدىونية والتغير المناخي في العالم.

3-1: التحديات والصعوبات المتعلقة بكل دولة: في هذا العنصر سنتناول الصعوبات والتحديات التي تمثل خصوصيات بالنسبة لكل طرف على حدة بالنظر إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية والأمنية والتباين في الموارد التي تملكها كل دولة.

* التحديات المتعلقة بمصر: تعاني هذه الدولة العديد من التحديات غير أننا سنركز على تلك المرتبطة بالصعوبات التي تتعلق بالمياه وتمويل المشاريع المرتبطة بها وأهمها:

- انهيار سعر صرف العملة المصرية: عرف سعر صرف الجنيه المصري في العشر سنوات الأخيرة انخفاضا كبيرا مقابل الدولار الأمريكي، ما أثر بشكل مباشر على مضاعفة تكلفة إنجاز المشاريع التنموية بصفة عامة، والمشاريع المرتبطة باستغلال الموارد المائية في العملية الانتاجية مثل: إنتاج المحاصيل الزراعية ومحطات توليد الكهرباء، وتلك المتعلقة بالصحة والخدمات عموما كمشاريع الصرف الصحي وتصفية المياه، كما ضاعف من الأعباء المالية على الدولة وأثقل كاهلها و أعاق وفاءها بالتزاماتها المالية الداخلية والخارجية.

وعلى سبيل المثال بلغ سعر صرف العملة المصرية في جانفي 2015 حدود 7.17 جنية مقابل واحد دولار أمريكي، لينخفض في جانفي 2018 إلى 17.70 جنية لكل دولار، ليواصل انخفاضه إلى 30.9 جنية مقابل واحد دولار أمريكي في مارس 2023 (الجمال، 2024، الصفحات 602-603)، ليبلغ متوسط سعر صرف الجنية المصري إلى غاية 22 ديسمبر 2024 50.87 مقابل الدولار. (البنك المركزي المصري)

- الندرة المائية: انخفض متوسط نصيب الفرد المصري من المياه من 706 متر مكعب عام 2010 (صالح، 2013، صفحة 497) إلى 500 متر مكعب عام 2024 (نصار، 2024)، وبذلك وصلت مصر إلى الحد الأدنى المقبول بالنسبة للمناطق الجافة وشبه الجافة، غير أن هذا المؤشر الكمي في تعريف الندرة المائية مرشح للانخفاض أكثر، ما سيجعل مصر في مواجهة ندرة حادة في المياه بما في ذلك المياه الصالحة للشرب للعديد من الاعتبارات أهمها:

+ اعتبار مصر تابعة من حيث مصادر المياه لدول منابع النيل وخاصة إثيوبيا بشكل كبير، ومع اصرار إثيوبيا خاصة ودول المنابع عموماً في المضي نحو سياسة بناء السدود، ورفضها زيادة حصة مصر المقدرة حالياً بـ 55.5 مليار متر مكعب.

+ الحالة المالية الصعبة التي تعرفها مصر وضعف قدرتها التمويلية لإقامة مشاريع تحلية المياه في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، حيث بلغت كمية الانتاج 0.35 مليار متر مكعب، إضافة إلى امكانياتها المتواضعة جداً من المياه الجوفية التي بلغت حوالي 2.1 مليار متر مكعب من إجمالي الموارد المائية التقليدية، والأمطار والسيول التي قدرت بـ 1.3 مليار متر مكعب.

- صعوبة التزود بالطاقة الأحفورية لمحطات انتاج الكهرباء وارتفاع تكاليف المحطات البديلة: شكل تراجع انتاج حقل "ظهر" الذي يزود مصر بـ 40% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي صعوبات على مستويات مختلفة، ويتعلق الأمر بانقطاع الكهرباء المتكرر وصعوبة تزويد السكان بالكهرباء بشكل مستمر، ما اضطر الحكومة المصرية إلى تخصيص 1 مليار و 180 مليون دولار لاستيراد الغاز المسال والمازوت ما يشكل عبئاً مالياً إضافياً يزيد ثقله مع استمرار الاستيراد وارتفاع تكلفته. وما زاد وسيزيد الأمر تعقيداً في المستقبل هو اعتماد مصر على استيراد الغاز الطبيعي من الكيان الصهيوني لتزويد السوق الداخلية بنسبة 18%، ويرجح أن ترتفع إلى 25% (عبدالله م.، 2024) في المستقبل القريب، وبالتالي عدم الاستفادة من المشاريع المقامة مع الكيان الصهيوني من خلال تصدير الغاز الطبيعي بل سيوجه إلى الاستهلاك المحلي، هذا بالإضافة إلى تعريض الأمن الطاقوي لمصر للخطر وسيشكل هذا الوضع الجيوسياسي ضغطاً كبيراً عليها.

هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المحطات البديلة بمقارنة تكلفة إنشاء المحطات التقليدية بتكلفة إنشاء محطات الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة، نجدها أقل بكثير من كافة هذه البدائل، حيث تعادل 50.5% من تكلفة إنشاء محطات الطاقة الكهربائية الكهروضوئية، و 32.9% من تكلفة إنشاء المحطات التي تعمل بالرياح، و 23.8% من تلك التي تعمل بالمياه (فرح، 2022، صفحة 494).

كما أن الأسعار عرفت ارتفاعات منذ عام 2015 بوتيرة متسارعة بسبب الرسوم، ولم تتم مراعاة تزامن عملية تحرير أسعار الكهرباء مع مجموعة من الإجراءات التي ساهمت في زيادة الأعباء على المصريين -

والتي نص عليها برنامج إصلاحي أيدته مؤسسات التمويل الدولية- والتي أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر (محمد ج.، 09 فيفري 2022).

* التحديات المتعلقة بإثيوبيا:

- التحديات الأمنية الناتجة عن التلوث والندرة: إن مبادرة القمح المروي وما نتج عنها من تراكم الملوحة في الأراضي المنخفضة دفع ببعض الباحثين إلى احتمال ظهور نزاعات على الموارد المائية بين سكان ومجتمعات المناطق السفلية والمناطق العلوية بسبب تلوث التربة بازدياد نسبة الملوحة (effa، 2023). وحسب دراسة أجريت فإن العديد من النزاعات سجلت في ولايات عديدة من إثيوبيا خاصة في موسم الجفاف وهي: عفر، وبنى شنقول-قماز، وأوروميا، وديرداوا بسبب ندرة المياه، وسجلت خمسة صراعات عرقية نشطة في جنوب أومو مرتبطة هي الأخرى بنقص المياه (Zakharov, 2024)، إضافة إلى التحديات الأمنية التي فرضتها اختياراتها الجديدة في دعم حركة أرض الصومال وما نتج عنه من توتر العلاقات الإثيوبية-الصومالية ودخول مصر على الخط بتقديم الدعم العسكري للحكومة الصومالية.

2-3: التحديات المشتركة:

- عدم الاتفاق على مفهوم واحد للأمن المائي بين الدولتين.

- التلوث والتغير المناخي: يعتبر التلوث وما ينجر عنه من تغيرات مناخية في نظر الدارسين والمختصين من بين المخاطر الكبرى المهددة للبيئة عموما وللموارد المائية خصوصا، وللاستقرار الاجتماعي، فقد يتسبب في عرقلة المشاريع التنموية ويعيق الوصول إلى أهدافها. كما يجبر الدولتان على اتخاذ الاجراءات الضرورية والمناسبة للوقاية من الآثار السلبية لهذا التغير، وأيضا للتعامل معها في حال حدوثها وهذا ما يستلزم تخصيص مبالغ مالية معتبرة تشكل عبئا إضافيا على الخزينة العمومية في ظل شح الإيرادات المالية والتمويلية.

فقد حذر دعاة حماية البيئة والحقوق من أن مبادرة القمح المروي وما يشابهها من مشاريع ستؤدي بشكل تدريجي إلى تراكم الملوحة في التربة على الأراضي المنخفضة، وتؤثر سلبا على التنوع البيولوجي للمحاصيل في المرتفعات (effa، 2023، الصفحات 23-24).

إن نقص المياه دفع بالفلاحين بمصر إلى استعمال مياه ذات نوعية رديئة مما أدى إلى ارتفاع نسبة الملوحة، إضافة إلى عوامل أخرى كالمناخ الحار والجوء إلى الزراعة الكثيفة، الأمر الذي يتطلب توفير مياه ري أكثر لاستدامة النشاط الزراعي (Aabdelraoufandothers, 2023). كما أن تأثير التغيرات المناخية على إنتاج الحبوب حسب التوقعات سيكون سلبيا جدا بحيث تشير بعض الدراسات الى تراجع

انتاجية المحاصيل الزراعية من الحبوب في سنة 2050 ما بين 11% و 19%. (محمد ك.، 2024، صفحة 393). أيضا اللجوء الى استعمال المازوت في تشغيل المحطات التقليدية لإنتاج الكهرباء بسبب أزمة الغاز الطبيعي سيكون لها تداعيات بيئية سلبية.

- المديونية الخارجية وعدم على الالتزام بأجال السداد: نطرح سؤالاً جوهرياً يخص هذه النقطة وهو: هل أخذت حكومات البلدين المتعاقبة في إطار الصراع على مياه النيل بينهما بعين الاعتبار قدرات وإمكانيات البلدين التمويلية للمشاريع المبرمجة؟ أم أنها أغرقت البلدين في دوامة المديونية التي يصعب الخروج منها والتي قد ترهن مقدراتهما مستقبلاً؟

على سبيل المثال لا الحصر فإن اعتماد مصر في إقامة مشاريع إنتاج الكهرباء على التمويل الخارجي، خاصة الألماني وأمام عدم قدرتها على الالتزام بدفع المستحقات المالية بسبب عدم مردودية هذه المشاريع، جعل شركة سيمنز الألمانية تمتنع عن تسيير هذه المحطات ما جعل الحكومة المصرية تفكر في التنازل عليها لضمان دخل قدر بملياري دولار بدافع توفير مبالغ إضافية لمواجهة الضغوطات المالية.

بالمقابل اعتمدت إثيوبيا في إنجاز مشاريع السدود وعلى رأسها بناء سد النهضة على قروض أجنبية وبالأخص الصينية منها ما زاد من تركز الديون الخارجية، وقد يشكل ذلك عائقاً أما استدامة التنمية بسبب عدم قدرتها على سداد التزاماتها المالية تجاه الجهات القارضة، خاصة وأن بعض الدراسات خلصت إلى أن سد النهضة مثلاً لا يمكنه أن يشتغل بكامل طاقته في إنتاج الكهرباء حتى في الظروف المثالية للتساقط مما يحد من طموحات إثيوبيا في تصديرها والاستفادة من عائداتها المالية.

- الزيادة السكانية الكبيرة: حيث انتقل عدد السكان في مصر من 81.12 مليون نسمة عام 2010 (صالح، 2013، صفحة 494) إلى حوالي 106 مليون نسمة في بداية 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 121 مليون نسمة عام 2032. (عادل، 2024). أما إثيوبيا فانتقل عدد السكان من 82.95 مليون نسمة عام 2010 ليصل إلى 130.35 مليون نسمة عام 2024.

من الواضح بعد هذا التحليل أن نشير إلى مسألة غاية في الأهمية وهي أن العديد من التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة في الدولتين ناتجة عن تبنيهما لمسارات تنموية منفردة طبعها منطق التنافس والسعي إلى تحقيق مكاسب مطلقة وفق صراع صفري ميز الفترة المدروسة، بعيداً عن سياسة التوافقات والتعاون التي من شأنها أن تساعد على تجاوز معظم هذه الصعوبات.

خاتمة: استنتاجات وتوصيات.

في الوقت الذي تؤكد فيه مصر على حقوقها التاريخية المكتسبة وضرورة احترام الاتفاقيات التاريخية التي وقعت بخصوص الموضوع، وتتخوف من التداعيات السلبية للسياسة المائية الجديدة التي أعلنتها

إثيوبيا- خاصة مع الإعلان عن بناء سد النهضة- على الأمن المائي والغذائي وأهداف التنمية المستدامة فيها، ترى إثيوبيا بأن لها الحق في استغلال المياه بما يخدم سياستها في تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم عدم الاعتراف بالإطار القانوني المنظم لاستغلال المياه الذي أقر حسبها في سياقات تاريخية تميزت بالسيطرة الاستعمارية على معظم دول المنطقة، والذي ترتب عليه وفقا لرؤيتها هيمنة مائية لدول المصب وبالتحديد مصر على حساب مصالح دول المنبع خاصة إثيوبيا، باعتبارها تساهم بأكثر من 85% من مصادر مياه نهر النيل. إن الخلاف في الرؤى والمواقف أفرز تحديات كثيرة وكبيرة أمام الدولتين في سعيهما لتحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة المستهدفة رغم الانجازات المحققة. ويمكن أن نلخص أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها لدراسة في الآتي:

- استمرار الصراع المائي بين الدولتين بسبب عدم وجود اتفاقية تجمع بين دول حوض النيل تحظى بقبول جماعي، و وجود خلاف واضح بين دول المنبع والمصب حول الاتفاقية الوحيدة التي تقسم استغلال المياه الموقعة من طرف مصر والسودان عام 1959، إضافة إلى رفض دول المنبع للاتفاقيات الموقعة أثناء الحقبة الاستعمارية واعتبارها غير ملزمة لها، وأخيرا رفض كل من مصر والسودان الاتفاقية الاطارية لعام 2010. أصل هذا الخلاف ناتج عن التباين في تعريف الأمن المائي بالنسبة لدول حوض النيل. فخلو النظام الإقليمي لحوض النيل من أي إطار قانوني تنظيمي شامل لإدارة المياه -رغم المحاولات التي تمت الإشارة إليها سابقا- يعتبر أحد أهم عوامل الصراع بين الأطراف المعنية، وبشكل خاص بين مصر وإثيوبيا.

- تعتبر مصر من أفقر دول حوض النيل من حيث نسبة التساقط، وتعتمد على مياه النيل بشكل كبير جدا، ما يجعله حيويا بالنسبة لهذا البلد، مقابل عدم توفرها على بدائل أخرى بسبب قلة التساقط والمياه الجوفية، ومحدودية عمليات تحلية مياه البحر التي تمكنها من التقليل من التبعية لمياه النيل، وفي ظل استمرار الصراع على المياه مع إثيوبيا اتخذت مصر إجراءات لاستهداف استدامة التنمية في المجال الزراعي وإنتاج الكهرباء واستطاعت تحقيق بعض المؤشرات الكمية الايجابية، إلا أن التحديات الكبيرة والمتعددة جعلت هذه الانجازات محدودة الأثر على الواقع المعيشي للسكان بسبب ارتفاع فاتورة الكهرباء وأسعار الغذاء باستمرار، خاصة في ظل انهيار العملة، ما يعيق تحقيق جودة الحياة المطلوبة، بل استنزفت هذه السياسة بعض موارد مصر الطبيعية كانهفاض انتاجها من الغاز الطبيعي ما قد يعرض أمنها الطاقوي للابتزاز الصهيوني.

- عكس الواقع المصري، تعتبر إثيوبيا من أغني دول النيل من حيث الموارد المائية، لكن رغم غناها من حيث الموارد المائية، إلا أنها تعاني الندرة بمفهوم آخر، أي تواجه صعوبات وتحديات واضحة من حيث التمويل وقدراتها التنظيمية والإدارية اللازمة لإدارة الموارد المائية، أي عدم قدرتها على استخدام المياه

بشكل فعال لصالح الشعب الإثيوبي. المجهودات التنموية التي بذلتها إثيوبيا حققت هي الأخرى العديد من المؤشرات الكمية الايجابية في المجال الزراعي كإنتاج القمح، والرفع من ربط السكان بالكهرباء، والمياه الصالحة للشرب، لكنها بالمقابل أفرزت تحديات بيئية وأمنية ومالية تهدد الوصول الى أهداف التنمية المستدامة في ظل استمرار الصراع المائي.

ويهدف تجاوز التحديات التي تواجهها كل من إثيوبيا ومصر في سبيل تحقيق أهداف تنميتها المستدامة المتعددة، والتي يتعدى بعضها حدود إمكانياتهما وقدراتهما منفردة، خاصة تلك التي تتعلق بالأمن الغذائي وتوفير المياه والكهرباء و مواجهة التغير المناخي، والتلوث؛ توصي الدراسة بضرورة تبني الدولتان - باعتبار أن لهما وزن إقليمي- مقاربة عقلانية وحكيمة، تأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات في بناء نظام إقليمي يعتمد على أسس متعددة تلخص في:

- الأساس السياسي: ويتمثل في ضرورة تبني مبدأ التشاركية والتعاون أفقيا وعموديا وتبني سياسات مائية ناجعة مستوحاة من المجتمعات العلمية.

- الأساس الاقتصادي: ويتمثل في المشاريع المشتركة، أي الاهتمام بقضايا السياسة الدنيا وتعزيزها سواء في علاقاتها الثنائية، أو علاقاتها متعددة الأطراف. ويمكن الاستفادة في هذا الشأن من عديد التجارب في العالم.

- الأساس القانوني: السعي لتوقيع اتفاقية جماعية تنظم استغلال الموارد المائية في حوض النيل بما يضمن المنفعة المتبادلة (المصالح النسبية) التي يمكن أن تتحقق للطرفين و(تبني استراتيجية رابح-رابح في استغلالها) تتجاوز بها الخلافات التاريخية.

- الأساس البيئي: يضمن الاستدامة وجودة الحياة، بحيث يأخذ بعين الاعتبار مواجهة التلوث والتكيف مع التغيرات المناخية التي تؤثر على الموارد المائية.

قائمة المراجع: 1.

2. ابتسام أوشرين. (2016-2017). إدارة الصراعات المائية الدولية واليات تسويتها: دراسة حالة حوض النيل. (الإصدار اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3). كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الافريقية.
3. البنك المركزي المصري. [sur https://www.cbe.org](https://www.cbe.org) le:2024/12/20
4. أوليفا السيد صالح. (ديسمبر، 2013). معالم ومؤشرات الموارد المائية في دول حوض النيل.
5. ساري شكري محمد يوسف الجمل. (أكتوبر، 2024). مقارنة اقتصاديات الطاقة الكهربائية بين مصر و السودان. مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل.
6. شافعي، ب. ح. (2021). مصر وإثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
7. شبانة (أكتوبر 2011) جدلية الامن والتنمية في حوض النيل: رؤية دول المنابع مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية.
8. عادل م (جويلية 2024). (12جريدة اليوم السابع).

9. عبدالله م (جويلية 2024) أزمة انقطاع الكهرباء في مصر: واقع صعب ووعود تنتظر . Récupéré sur <https://aljazeera.net/ebusiness/2024/6/9>
10. عبدالموجود غ (جانفي 2024) الحوافز والدوافع البشرية التي أدت إلى قيام المشروعات المائية على النيل الأزرق وروافده في إثيوبيا: دراسة في الجغرافيا مجلة الدراسات الأفريقية .
11. فرح غ. ع. (أوت 2022) اقتصاديات بدائل توليد الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة بمصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
12. قاسم حمادة محمد عبدالله (جانفي 2024). تحليل واقع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة ما بين 2017-2022. مجلة البحوث المالية والتجارية.
13. محمد السعدي ومحمد بشير (ماي 2023). نحو فهم للصراع المائي في شرق النيل: قضية سد النهضة و المفاهيم الخاطئة الشائعة. مجلة سياسات عربية.
14. محمد أ. ع. (أكتوبر 2022). دور تجارة المياه الافتراضية في التحديات المائية في الشرق الأوسط مجلة دراسات كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان. p. 136 ,
15. محمد ج. (9 فيفري 2022). دور المال الدولي في تسليع الكهرباء بمصر. [tin, https://www.tin.org](https://www.tin.org).
16. محمد ك. م. (2 أكتوبر 2022). دور الزراعة الذكية مناخيا من الحد من تأثير التغيرات المناخية على القطاع الزراعي المصري بمجاة البحوث و الدراسات الأفريقية و دول حوض النيل.
17. نصار، ا (25 أكتوبر 2024) جريدة اليوم السابع.
18. Aabdelraoufandothers, E. A. (2023, April 20). Mitigating the negative impacts of progressive salinity and drought stresses maine using various potassium fertilizers sources. *Assiut Journal of Agricultural sciences*, p. 233.
19. Asheim, G. (may 2014). *sunstainability:Ethical Fouandation And Economic Properties*. washington: The World Bank Policy Research Departement :[www. worldbank.org](http://www.worldbank.org).
20. effa, k. (2023, octobre 09). *the irrigated wheat initiative of Ethiopia: anew paradigm emulating Asia's green revolution in Africa,Environment,development and sustainability*. Récupéré sur <https://doi.org/10.107/s10668-023-03961-z>
21. Grandi, M. (2016). *hydropolitics in transboudary water-management :conflict, cooperation and governance along the Nile river* (éd. a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of doctor of philosophy). scuola superio san'anna di studi universitari edi perfeziomento .
22. Sheimaa.M.Bandothers. (2023, 12 31). مساهمة الأراضي الجديدة في تنمية الصادرات الزراعية المصرية. *Journal of the Advences in Agricultural Researchers(JAAR)*, pp. 909-910-920.
23. Zakharov, I. (2024, October 27). Water scarcity as a factor in conflict in Ethiopia: national,regional, and local levels. *i sovremennost* , p. 1.